

الصناعات الغذائية السورية في معرض موسكو



معرض موسكو... فرصة اغتنتها سورية لرفع حجم صادراتها

من المواد الغذائية. وأضاف أنّ الشركات السبع المشاركة في المعرض هي شركة الدرة للمنتجات الغذائية وشركة بن الحموي العالمية وشركة مكي للشوكولا والحلويات ومعمل التمر وشركة الساعور للمنتجات الغذائية وشركة الشرق الأدنى للزيوت وزيت الزيتون وشركة زيت الزيتون السوري وشركة سيدي هشام للمنتجات الغذائية. كما بين الرفاعي أنّ الهيئة تعمل بالتنسيق مع السفارة السورية وبالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة موسكو ورابطة الجالية السورية والعربية في موسكو ومجالس رجال الاعمال السورية الروسية لتنظيم لقاءات مباشرة بين الشركات السورية المصدرة والشركات الروسية المستوردة رغبة منها في تحقيق الاستفادة المثلى من المشاركة في المعرض.

وأشار الرفاعي إلى أنّ هيئة تنمية وترويج الصادرات بالتعاون مع اتحاد المصدرين السوري والسفارة السورية في موسكو عملت على تنظيم هذه المشاركة التي تعتبر الأولى من نوعها بالنسبة للشركات الغذائية السورية لتكون خطوة مهمة نحو فتح السوق الروسية أمام الصادرات السورية.

الجدير ذكره أنّ المشاركة في هذا المعرض تأتي بعد مشاركة سورية في معرض دبي للصادرات الغذائية «غلفود» والذي أقيم عن فتح أسواق جديدة للمنتجات السورية، وتبين من خلال استبيانات وزعتها الهيئة على الشركات المشاركة فيه أنّ المنتجات السورية تنافس بالسعر والجودة باقي المنتجات العالمية.

هبوط في مبيعات الكحول وخصوصاً النبيذ في المغرب



شهدت مبيعات الكحول وخصوصاً النبيذ في المغرب، هبوطاً حاداً خلال الأشهر الأخيرة بسبب قرار أحد أكبر الأسواق إغلاق أروقة بيع الكحول داخلها، إضافة إلى زيادة الحكومة في الضرائب المفروضة على المشروبات الكحولية، وفق ما أفادت الصحافة المحلية الجمعة.

وبيع الكحول ممنوع قانونياً على المسلمين في المغرب، الذي يعتبر من البلدان المنتجة للنبيذ، حيث يبلغ الإنتاج أكثر من أربعين مليون قنينة سنوياً، يتم استهلاك أغلبها محلياً.

ووفق أسبوعية «لاسي إيكونوميك» الفرنسية المتخصصة في الاقتصاد، فإنّ المبيعات الكحولية انخفضت في شكل عام منذ أواخر العام 2013، مقارنة مع الفترة نفسها من 2013، ليتراجع حجم المبيعات من 760 ألف هكتولتر إلى حوالي 630 ألفاً فقط.

وأثر هذا الانخفاض بالأساس على مبيعات النبيذ، إذ انخفضت إلى النصف تقريباً بتراجع بلغ 46.14 في المئة خلال الفترة نفسها، بحوالي 134.000 هكتولتر في مقابل 248000 في 2013.

وبحسب أحد خبراء الصناعة الكحولية في المغرب، فضل عدم ذكر اسمه، فإنّ هذا الانخفاض التاريخي الذي «لا تحسب معه مبيعات السوق غير المهيكل» ناتج بالأساس عن «توقف سلسة

أسواق مرجان عن بيع الكحول في أروقتها».

وتعتبر «مجموعة أسواق مرجان» أكبر سلسلة لبيع المواد الغذائية في المغرب، وهي تابعة للهولدينغ الملكي، حيث شرعت بداية 2012 في إغلاق بعض من أروقتها المختصة في بيع الكحوليات بسبب مخاوف أمنية وليست دينية.

ونظراً إلى انخفاض المبيعات، فإنّ هذا الإجراء وفقاً لأسبوعية «لاسي إيكونوميك»، «يعيد كل البعد من رفع مداخل خزائن الدولة»، حيث تقدر الأسبوعية الفرق في مداخل الكحوليات مقارنة مع العام الماضي بنحو 71 مليون درهم (6.5 مليون يورو).

وحسب أرقام غير رسمية فإنّ رقم معاملات القطاع يقارب سنوياً نحو 400 مليون يورو، ويجب للدولة أرباحاً تقدر بنحو 100 مليون يورو.

الصناديق السيادية تدير 4 في المئة من الاقتصاد العالمي

المدونة لتشمل مجموعة أوسع من الموقعين.

كما أشار تقرير صدر في وقت سابق من هذا العام عن منتدى المؤسسات النقدية والمالية الرسمية (أوفيف) الذي يشمل المؤسسات المالية العامة إلى أنّ نمو احتياطات النقد الأجنبي للبنوك المركزية يخلق «مصدراً جديداً للخطر».

وتملك مؤسسات حكومية كليات لم يسبق لها مثيل من الأموال التي تضخمت في أغلب الأحيان بفضل عائدات تصدير موارد طبيعية، لكنها تعكس أيضاً سنوات من التدخل من جانب السلطات النقدية في سوق العملات بشراء الدولار لإبقاء عملاتهم قادرة على المنافسة.

ويشير منتدى أوفيف إلى أنّ المستثمرين من الصناديق السيادية يديرون أموالاً تبلغ 29.1 تريليون دولار، أو ما يعادل 40 في المئة، من الاقتصاد العالمي.

كل صنوف الأصول... وأضاف البيان: «يرحب المنتدى بالمستثمرين السياديين الذين يوفون بمتطلبات عضويتنا لكي ينضموا إلينا ويشاركوا في تلك المناقشات».

والمدونة الطوعية الحالية للممارسات والمعروفة باسم مبادئ ستانيفو وضعت في عام 2008 لصناديق الثروة السيادية التي تكون كيانات قائمة بذاتها أنشأتها الدول لاستثمار الأموال التي غالباً ما تأتي من تراكم عائدات تصدير النفط والغاز. وتم وضع هذه المبادرة في أعقاب مخاوف من تصاعد نفوذ هذه الأموال على الأسواق المالية والمخاوف أنّ يقوم البعض بعمل استثمارات لأغراض سياسية وليست تجارية. غير أنّ زيادة المشاركة في أسواق رأس المال من جانب أنواع أخرى من المستثمرين الحكوميين الذين لا تشملهم مدونة الممارسات أدت إلى إطلاق دعوات لتوسيع

البناء

زراعة القمح والأعلاف والحبوب والإنتاج الحيواني، مؤكداً مواكبته وزير الزراعة من أجل إقرار هذا الدعم؟

وأضاف حرب «حوالي مليون وثلاثمئة ألف لبناني، أي نحو 200 ألف أسرة، يعيشون من الزراعة»، ورأى أنّ الزراعة في لبنان «كلفتها عالية مقارنة بدول الجوار لأسباب منها غلاء أسعار الأرض وصغر حجمها وقتلتها، بحيث يبلغ متوسط الحيازة في لبنان 13 - 14 دونماً، بينما هذه الحيازة تبلغ 300 دونم في إيطاليا، و1000 دونم في أميركا، و700 دونم في البرازيل و800 دونم في فرنسا، فضلاً عن التركيبة الزراعية المختلفة والفروق بالمكثنة وبالكلفة».

الصميلي

ولغت المزارع خالد الصميلي لـ«البناء»، إلى أنّ «المهم الأكبر الذي يجب أن يتصدى له اللبنانيون، هو صبرهم في الفترة القادمة»، مشيراً الى أنّ «الخطر الأول يكمن في غياب الدعم للقطاع الزراعي، الذي يشكّل أهم اهتماماتنا كمزارعين». وأضاف: «فرحنا في عدم وعودة زراعة الشمندر إلى منطقتنا التي تشكلت لتعمل للزراعات الأخرى ومنها القمح، إلا أننا نتفاجأنا بعدم دفع مستحققاتنا المالية من الدعم على الشمندر، لتأتينا الصدمة الأخرى وهي عدم استلام محاصيل القمح من قبل وزارة الاقتصاد حتى اليوم. لافتاً إلى أنّ المعنيين وكانهم يديرون تدمير القطاع الزراعي برمته».

يعتاش من هذا القطاع المهم والحيوي آلاف العائلات اللبنانية. لكن سياسة محففة بحق هؤلاء تمارسها الدولة منذ زمن بعيد ويبقى هذا العنوان على هامش أولوياتها ليحمل المزارع البقاعي أعباء وتبعات إهمال وتقصير بحق الزراعة والمزارعين، وقام المزارعون برمي القمح على الطريق تعبيراً عن غضبهم تجاه الظلم اللاحق بهم.



مزارعون يتفقدون محاصيلهم من إنتاج القمح

حرب

وأشار رئيس بلدية المرح السابق كمال حرب و (تجمع مزارعي القمح والشمندر السكري)، إلى أنّه: «تم نصر على التعويض لأن أكثر هؤلاء المزارعين تضربوا».

وأشار في حديثه لـ«البناء» إلى أنّه «لا وجود لزراعة حقيقية ومتطورة من دون دعم مالي مباشر وواضح وصريح، وهذا الأمر لا ينسحب على لبنان فحسب، إنما على كل دول العالم، وعربياً عن أسفه من كون بعض المسؤولين «يريد الزراعة من دون دعم، وهذا ما أدى إلى معاناة المزارعين، مندداً على ضرورة «وضع خطط للاستثمارات الزراعية، والإفلاق على مسار استراتيجي لهذا القطاع».

ودعا المزارعين إلى الدفاع عن أنفسهم ومصالحهم، لأنّ الانقسام السياسي في لبنان ليس حله سهلاً، والمزارعون ينتمون إلى كل الطوائف والمذاهب والتيارات.

شومان

ونكّر نقيب مزارعي القمح في البقاع خالد شومان الدولة بأنّ القمح يعد من الأمن الغذائي، لذلك يجب الانتفاة إلى ضرورة معالجة المشكلة العالقة، وأضاف: «نناشد الحكومة ووزارة الاقتصاد وتجاهل وزير الزراعة بدلاً من العمل على إنصافهم ومكافئتهم على زراعتهم لأهم سلعة من سلع الأمن الغذائي».

صرخة ألم رفغها مزارعو القمح والشمندر السكري في البقاع، وكانهم لا تكفيهم مآسى شح المياه، إذ نفذوا اعتصاماً احتجاجياً على طريق عام المرح حب جنين في محلة حوش الحرية في البقاع الغربي وقطعوا الطريق لفترة من الزمن قبل أن تأتي القوى الأمنية وتعيد فتحه، وهدف هذا التجمع إلى مطالبة الجهات المعنية في الدولة لدفع مستحققات المزارعين المترتبة منذ العام الماضي.

ولفت الترشيشي لـ«البناء» إلى أنّ «المزارعين قاموا بالعشرات من المراجعات مع المعنيين، إلا أنهم لمسوا إهمالاً لسابق له في موضوع استلام القمح، المهمل بالتلف، لطول فترة التخزين والخوف من أنّ يتحول لأن غذاء للفئران، ولاحقاً إلى علف، لأن وزارة الاقتصاد لم تتبادر إلى تحديد السعر الذي يجب أن يكون مرتفعاً عن السنة الماضية، وأشار إلى أنّه جرت العادة أن يتم استئجار مراكز التخزين والمستودعات قبل الفترة الحالية، «إلا أننا اليوم نشهد على إهمالاً رسمية واضحة، وكأنها سياسة دسملية وقائفة لمعالجة القمح، الذين يعاقبون من قبل الحكومة ووزارة الاقتصاد وتجاهل وزير الزراعة بدلاً من العمل على إنصافهم ومكافئتهم على زراعتهم لأهم سلعة من سلع الأمن الغذائي».

9.445 مليار دولار حجم قروض البنك الدولي لقطاع الطاقة



بلغ حجم القروض التي خصصتها مجموعة البنك الدولي لقطاع الطاقة مستوى قياساً سجل 9.445 مليار دولار في السنة المالية 2014، وتم توجيه أكثر من ثلثي هذا الإجمالي في المنطقتين اللتين تواجها أكبر عجز في الطاقة وهما أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا.

وقالت مسدير أول الطاقة والخبرات العالمية في الصناعات الاستراتيجية مجموعة البنك الدولي أنّها مارانجيو جورج في بيان أصدره البنك مؤخرًا، «إنّ هذه السنة تعد أقوى سنة في تمويل مجموعة البنك الدولي للطاقة المتجددة حيث بلغ إجمالي حجم الاستثمارات 3.6 مليار دولار، موضحة أنّ حجم القروض من مؤسسة التمويل الدولية في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة ارتفع من مليار دولار عام 2013 إلى 1.4 مليار عام 2014 بزيادة قياسية بنسبة 25 في المئة تم تخصيصها لطاقة الرياح». وأكدت أنّ أولويات البنك «تهدف إلى القضاء على الفقر المدقع، وخاصة مع وجود 1.2 مليار شخص ما زالوا يعيشون من دون كهرباء في أنحاء جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، مما يعكس مدى اهتمام البنك في وضع حلول مناسبة لحل مشكلة الطاقة النظيفة للوفاء بالاحتياجات المحلية بأكثر الطرق الممتنة براعة».

وأضافت جورج: «أنّ حجم تمويل مجموعة البنك الدولي لقطاع الطاقة في البلدان المخفظة الدخل (المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية) الذي بلغ 4.62 مليار دولار في السنة المالية 2014 (بالقيمة المطلقة) هو الأعلى على الإطلاق، ويعادل ضعف حجم التمويل الذي قدمته المجموعة سابقاً للبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتمويل».

وتجاوز إجمالي المنح والاعتمادات، البالغة 2.167 مليار دولار، والتي قدمتها المؤسسة إجمالي حجم القروض في قطاع الطاقة للبلدان المتوسطة الدخل للسنة الثانية على التوالي.

ويعكس تزايد حجم قروض مجموعة البنك الدولي للطاقة المتجددة تنامي الطلب وبخاصة

من البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة، وجاءت معظم الزيادة في تمويل الطاقة المتجددة من اعتماد عدد من مشاريع الطاقة المائية الضخمة، لكنها تعقل أيضاً استمرار الاستثمارات القوية في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وحرارة الأرض، وبخاصة من مؤسسة التمويل الدولية زراع مجموعة البنك الدولي لتمويل القطاع الخاص.

وتم تخصيص جزء كبير من تمويل مجموعة البنك الدولي للطاقة المتجددة لوضع السياسات وبناء المؤسسات التي تحتاجها البلدان المعنية لإدارة اعتمادات منتقلة من الطاقة وكذلك أنظمة النقل والتوزيع الذكية التي تربط المواطنين والمصانع بشبكة الكهرباء.

لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين طالبت بتعديل القانون الجديد

عقد رئيس لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين في مار الياس المصيطبة وجيه دامرجي اجتماعاً موسعاً لممثلي المناطق ومحامي الدفاع عن المستأجرين للبحث في قضايا المستأجر.

وناشد دامرجي رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس مجلس الوزراء تمام سلام «إيجاد مخرج وحل للمادة 29 من قانون الإيجارات الجديد والتي تشكل مجزرة سكنية حقيقية ابتداء من 2014/12/22 في حال طبق قانون الإيجارات الذي أعدته الدولة أخيراً، إذ إنّ 30 في المئة من المستأجرين سيكونون خارج منازلهم في 1/1/2015 من دون سابق إنذار».

كما حذر من «تفكيك هذه المادة لأنها تشكل خطراً حقيقياً على التسيج اللبناني وتضرب العيش المشترك»، وطالب النواب «بتعديل هذه المادة المجحفة بحق المستأجرين الفقراء». ودعا المستأجرين «للوقوف صفاً واحداً لأننا نعتبر هذه القضية اجتماعية إنسانية وليست سياسية».

مواضيع

● يرعى رئيس مجلس الوزراء تمام سلام، بمناسبة الزيارة الرسمية للمديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هيلين كلارك، حفل إطلاق تقرير لبنان - الأهداف الإنمائية للألفية 2013 - 2014، عند الثالثة من بعد ظهر اليوم، في السراي الكبيرة. ثمّ يتم توقيع مذكرة تفاهم حول مبادرة «دعم التكامل في تقديم الخدمات الأساسية لتلبية حاجات المجتمع المحلي» بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارات الصحة العامة والتربية والتعليم العالي والشؤون الاجتماعية والداخلية والبلديات. يتضمن كلمة للممثل الرئيسي سلام وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس، والوزير الصحة العامة وآثل أبو قافور.

● يفتتح الاتحاد العام للغرف العربية، عند التاسعة والنصف من صباح الغد، وبالتعاون مع مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية (ليببور)، الجلسة الافتتاحية لمنتدى «المسؤولية المجتمعية للغرف والمصارف والشركات العربية»، والتي سيجري فيها تكريم طلال أبو غزاله، في مبنى عدنان الفصاح للاقتصاد العربي - مقرّ الاتحاد العام للغرف العربية - طريق المطار.

● تعقد وزارة الزراعة بالتعاون مع كلية العلوم الزراعية والغذائية في جامعة الروح القدس - الكسليك مؤتمراً عن «النبيذ اللبناني: واقع وآفاق»، عند العاشرة من صباح الغد، في قاعة البابا يوحنا بولس الثاني - الكسليك.

● تعقد لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه، عند العشرة والنصف من صباح الغد، جلسة برئاسة النائب محمد قباني في المجلس النيابي، لبحث موضوع قطاع الطيران المدني - مطار بيروت الدولي.

مشرفات

● شارك وزير السياحة ميشال فرعون عند وصوله إلى القاهرة أمس، على رأس وفد من وزارة السياحة، ضمّ المدير العام لدى السردوك ورئيس الضابطة السياحية أمين نديان، في اجتماع لجنة منظمة السياحة العالمية للشرق الأوسط التاسع والثلاثين في فندق فيرمونت، في حضور الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية طالب الرفاعي وعدد من وزراء السياحة العرب.

وأشار فرعون في الجلسة الافتتاحية إلى الوضع السياحي في لبنان منذ تشكيل الحكومة في شباط 2014 وخطة النهوض السياحي التي باش في تطبيقها والتي تمثلت في الحملة الترويجية «لبنان الحياة»، الحملة الترويجية للمناطق اللبنانية والموقع الإلكتروني الجديد الذي يروج لهذه المناطق والاستراتيجية الوطنية للسياحة الريفية.

ولفت إلى مشروع إطلاق خطة للسياحة الإغترابية، مؤكداً أنّ «بمغ الظروف الأمنية والسياسية والتحديات الإقليمية على لبنان فإن الحركة السياحية سجلت تحسناً بنسبة 30 في المئة عن أشهر الصيف من العام الماضي».

كما طالب بأن «تشمل خطة المسارات السياحية التي أعلنها المجلس العالمي للسياحة مسارات الطرق الفيديوية التي تضم عددًا كبيراً من الدول ومنها الأردن وتونس وفرنسا ولبنان».

والتقى فرعون مع وزراء السياحة، والرئيس المصري